ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٥٩
ربيع الآخر ١٤٢١هـ - شوال ١٤٢١هـ

السنة الرابعة والعشرون
تموز - كانون الأول ٢٠٠٠

فقه اللغة:
المصطلح والأسس المعرفية

الدكتور أحمد محمد قدور

جامعة حلب

(١)

حظي " فقه اللغة " بالعديد من المؤلفات التي تناولته مصطلحاً ومادة ومنهجاً دون أن يكون ثمة اتفاق على شيء مما تقدم ما خلا أمثلة لا تقطع الطريق على إعادة النظر وإبداء الرأي وضبط المسائل. وقد انتهى أحد الدارسين إلى أن "فقه اللغة" أكثر الاصطلاحات إشكالاً إذ تتداخله مداليل مختلفة، وتعنّ في توظيفه مقاصد متضاربة[١].

ويلاحظ أن ثمة أزمة في الدرس اللغوي العربي عامة، مبعثها اختلافات مصطلحية ومنهجية ومعرفية. ولعل أبرز ما يظهر من هذه الأزمة هو محاولة بعض الدارسين نبذ المعارف القديمة وهجر نظرياتها، والسعي إلى تبني النظريات السائدة على ما فيها من تباين وتناقض واختلاف، وعدم التدقيق في استعمال المصطلحات، وتداخل مجالات الدرس اللغوي والأدبي، العبث باستقلال المعارف وحدود العلوم.

ويأتي هذا البحث للمراجعة والفحص العلمي والابستمولوجي لواحد من أهم المعارف اللغوية التي مستها تلك الأزمة مسّاً عنيفاً. وسنقف عند "فقه اللغة" في إطار النموذج (Paradigm) العربي محاولين إزالة ما بقي من غموض حتى يتضح مصطلحاً ومادة ومنهجاً.

وليس هذا النحو غريباً إذ "يمكن على كل حال أن نستنتجه من تاريخ الفكر بصفة عامة: ففي المجال الفلسفي يجري تحديد الفلسفة من جديد كلما حصلت تناقضات فلسفية.. وعند المعاصرين كثر الحديث عن تعريف الرياضيات وتحديد أسسها إثر بروز ما يسمى بأزمة الأسس، أي ظهور تناقضات مرتبطة بتصور أهل الرياضيات والفلسفة للعمل الرياضي"[٢].

وقد حدث مثل هذا قبلاً للسانيات (La Linguistique) التي جعلت أول مقاصدها البحث في تحديد نفسها والاعتراف باستقلالها.

يتطلب الحديث عن فقه اللغة العربية النظر في نشأة علوم اللغة عند العرب في القرن الثاني الهجري. فالدراسات اللغوية التي بدأت معالمها تتضح في القرن المذكور اتخذت مجالات متعددة يمكن حصرها في: ١- النحو، ٢ -الصرف، ٣ -الأصوات، ٤ -المفردات.

أما النحو فقد برزت معالمه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ هـ) علوم اللغة عند العرب على الإطلاق. وقد عن ذلك تلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه "الكتاب" الذي يعد أول أثر باق لعلم النحو عند العرب. ومفهوم "النحو" كما يستخلص من تاريخ الدرس النحوي في عصر سيبويه شامل لقواعد الإعراب ونظام الجملة وقواعد التصريف والاشتقاق وما يعتري بناء الكلمة من تغييرات لفظية متعددة كالإدغام والإعلام والإبدال ونحوها. وكان يعرض خلال درس هذه المسائل وأشباهها شيء من المعارف الصوتية النظرية كالحديث عن المخارج والصفات، والتطبيقية كالإمالة والوقف والروم والإشمام وغيرها. ومن هنا نشأ ميل قديم إلى جعل "النحو" علماً شاملاً للإعراب والتصريف والأصوات. ولم يكن ثمة ما ينافس مصطلح "النحو" إلا بضعة مصطلحات لم يقدّر لها أن تشيع وتستمرّ

كشيوع مصطلح النحو واستمراره من ذلك "علم العربيـــة"، و"العربيـــة"، و"الإعراب" [٣].

أما "الصرف" أو "التصريف" فقد ظل منضوياً تحت ظل النحو مع أن بعض مسائله أفرد لها العديد من المؤلفات المستقلة عن الإعراب كالاشتقاق والهمز والإبدال والأبنية. أما ما يفهم من استقلال الصرف نهائياً عن النحو فلم يكن واضحاً إلاّ لدى المتأخرين والمحدثين.

وقد عني القرّاء والنحاة بدرس "الأصوات" نظراً وتطبيقاً حتى جاء من صنّف في "التجويد" في القرن الرابع، فضمّ المسموع لدى القراء إلـــى القواعد التي استنبطها النحاة واللغويون[٤]. وقد تعدّدت المجالات التي عرفت الدرس الصوتي كالبلاغة والإعجاز والطبّ إضافة إلى "التجويد". وربما كان هذا التعدّد سبباً في افتقار "الأصوات" إلى مصطلح علمي راســـخ، وضبـــط منهجي واضح مع كثرة ما بذل فيها من جهود موفقة.

أما "المفردات" فقد أُطلق على درسها مصطلح "اللغة". ولذلك فرّقت المصادر القديمة بين المشتغل بالنحو، والمشتغل باللغة، أي بالذي يُعنـــى بدرس المفردات من جهة الدلالة عامة. وقد ظهرت فروق منهجيـــة بيـــن الدرسين النحوي واللغوي منها ما يتعلق بالقياس. "فاللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقلـــه اللغوي ويقيس عليه". [٥] وكان الاهتمام بالألفاظ الغريبة والنوادر بدءاً لـــهذا المجال الذي اتسع التأليف فيه فشمل الرسائل المفردة والكتب والمعـــاجم. وهناك مصطلحات أخرى دلّت على الدرس اللغوي على النحو الذي وصفنا كـــ "علم اللغة" و"متن اللغة" دون أن يتاح لها الشيوع والاستقرار[٦].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أمرين: أولهما أن هذا الجانب علـــى أهميته وغزارة ما صنف فيه لم يجد الأسس المعرفية "الابستمولوجية" التي

تبرزه علما مستقلا أو معرفة ذات حدود واضحة كالنحو والصرف، وثانيهما أن مصطلح "اللغة" ليس خاصاً بالدلالة على المفردات دائماً، اذ تعدد استعماله بين عموم الدلالة وخصوصها. فاللغة أطلقت على "اللهجة" بحسب مصطلحنا، فقيل: "لغة تميم" و"لغة هديل" و"لغة الحجاز"، و"لغة حمير" .." واللغة التميمية" و"اللغة الحجازية" و"لغات العرب" و"لغات مصر" ولغات اليمن" و"لغات المذمومة" ونحو ذلك[٧]. وتطلق على لسان مخصوص بكل جوانبه كـ "لغة العرب" و"لغة العجم" و"اللغة الفارسية" و "اللغة العربية" و"اللغات: العربية والفارسية والسريانية"، و"لغات العجم"[٨]. كما تطلق على القدرة اللغوية التي يمتاز بها الإنسان أي ما يقابل المصطلح الحديث (Le Languge) فـ "اللغة" هنا غير محددة بلسان مخصوص[٩].

وحين عرف الدرس اللغوي على اختلاف مجالاته التي أشرنا إليها انفاً اتساعاً وعمقاً في القرن الرابع الهجري ظهر مصطلح "فقه اللغة" أول مرة عند ابن فارس (ت ٣٩٥هـ).

ويلاحظ هنا أن ابن فارس نعت اللغة العربية فقال "هذا الكتاب الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها "[١٠]، في هذا دلالة على أن المقصود "اللغة" العربية عامة، لا "اللغة بمعنى المفردات وحدها. ولذلك يؤسس للنظر الكلي في اللغة العربية من الوجهة العلمية الخاصة بالأصول والمسائل والسنن والخصائص. ويصف ابن فارس علم العرب بان له فرعاً واصلاً. فالأصل "القول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً"[١١]. ويفهم من كلام ابن فارس عن الفرع انه المفردات ودلالاتها وما يتصل بها من الغريب والنادر، وهو عنده أوسع من أن يحصى. ويؤكد ابن فارس هذا في موضع أخر فيقول: "بل الواجب علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرها

نزل القرآن وجاءت السنة. فأما أن يكلف القارئ أو الفقيه أو المحدّث معرفة أوصاف الإبل وأسماء السباع ونعوت الأسلحة وما قالته العرب في الفلوات والفيافي وما جاء عنهم من شواذ الأبنية وغرائب التصريف فلا."[١٢]، ويبدو أن ابن فارس يحتذي حذو الفقهاء الذين انشأوا علما لأصول الفقه. فأراد أن ينشئ علما لأصول اللغة. وقد ذكر ابن فارس أهل النظر والفتيا، وذكر القارئ والفقيه والمحدّث مما يرجح استعارته مصطلح "الفقه" من علوم الدين[١٣].

وقد أعرب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن الصلة بين ما يسعى إليه في كتابه "الخصائص" وعلم أصول الفقه حين رأى البصريين والكوفيين في "التعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"، ثم يذكر كتاب الأصول لابن السراج (ت ٣١٦هـ) وكتاب الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) في المقاييس جاعلا عمله يفوق كل ما تقدم[١٤]. ويصف ابن جني كتابه بأنه في "علم العرب" كما يقرن ذلك بالسعي إلى بيان خصائص هذه اللغة الشريفة[١٥].

ويستخلص من كلام ابن جني الذي تقدم انه يجعل كتابه "الخصائص" كتابا في أصول النحو هدفه بيان خصائص اللغة العربية وقد ذكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه "الاقتراح" انه استمد "كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني، فانه وضعه في هذا المعنى وسماه أصول النحو"[١٦]، ويرى السيوطي أن اكثر ما في الخصائص خارج هذا المعنى وليس مرتباً وفيه الغث والسمين والاستطرادات[١٧].

ولا يمكن أن يبرأ ابن جني من هذا الاستطراد واختلاط المواد النحوية والصرفية والصوتية والدلالية إلا اذا جعلنا كتابه كتابا في "فقه اللغة" فيشمل عندئذ أصول اللغة العربية على نحو ما فهمنا من كتاب ابن فارس،

كما يشمل أصول النحو لأنها جزء من أصول اللغة ومنهج درسها. وهدف ذلك هو بيان خصائص هذه اللغة على نحو مشابه لقصد ابن فارس من السنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة. ويستند هذا الاستنتاج أصلاً إلى كلام لابن جني نفسه. فابن جني الذي لم يوضح تماماً حدود كتابه ومقاصده الدقيقة في خطبة الكتاب ذكر في بعض المواضع ما يشير إلى ذلك إشارة واضحة. يقول ابن جني: "فان هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ والام نحي. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه. فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصة فيه" [١٨].وكلام ابن جني واضح في عدم الاقتصار على أصول النحو، وفي اشتراك كل من له نظر في اللغة من اللغويين والنحاة وغيرهم من أصحاب الثقافة العقلية في مسائل الكتاب. وهذا ما يجعل كتاب "الخصائص" داخلاً في النظر الأصولي القريب من "فلسفة" اللغة. ويقول ابن جني أيضاً وهذا باب طويل جداً، وإنما أفضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاءه تأنساً به، وليكون هذا الكتاب ذاهباً في جهات النظر. إذا ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لان هذا أمر قد فرغ في اكثر الكتب المصنفة فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي" [١٩]. ويذكر كلام ابن جني بكلام ابن فارس الذي جعل المفردات ودلالاتها فرعا قائما على السماح والتلقي والحفظ . على حين أن الأصل هو المطلوب بحثه في كتابه. فابن جني يشير إلى أنه لا يؤلف كتاباً في الأعراب. فهذا شيء يطلب في الكتب المؤلفة الكثيرة الخاصة بالنحو. أما كتابه في الأصول واستخلاص الخصائص ويتضح هذا بقول ابن

جني في موضع أخر:"وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض فيه تقرير الأصول وأحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها وبه وبأمثاله تخرج أضغانها وتبعج أحضانها ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ومرزون إليه فاعرفه"(٢٠).

وهكذا يتبين ان ابن جني سعى إلى مجاراة كتب الفقه الأصول في ابتناء علم لأصول النحو (الإعراب والصرف والأصوات) أساساً، لكنه كان يقصد مع ذلك إلى بيان خصائص اللغة العربية عامة، فعرض لأجل ذلك لمباحث أوسع من أصول النحو. وليس هناك ما يجمع المباحث التي تناولها ابن جني في الخصائص إلا مصطلح "فقه اللغة"(٢١).

اما الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) فقد جعل كتابه "فقه اللغة وسر العربية" في قسمين، أحدهما فقه اللغة والأخر سر العربية ولم يعرض الثعالبي في أي من القسمين المذكورين إلى إيضاح دلالة "فقه اللغة" على نحو ما أوحت به عبارات ابن فارس وابن جني الذي لم يستعمل مصطلح "فقه اللغة" بل عبر كتابه عن مضمونه.

ويبدو من خلال النظر في القسم الأول: "فقه اللغة" انه معجم لألفاظ مختارة نسقها الثعالبي بحسب أبواب دلالية بلغت ثلاثين باباً، وفي كل باب فصول يستقل كل منها بعدد من الألفاظ. ويشير هذا إلى أن مفهوم "اللغة" ههنا يقتصر على المفردات(٢٢)، ففقه اللغة هو "فقه" المفردات، أي منهم دلالاتها وتصنيفها في أبواب وفصول تتيح للأديب واللغوي الحصول على الألفاظ التي يحتاجها للتعبير عن المعاني التي تجول في ذهنه. أما "سر العربية" فهو قسم ملحق بـ "فقه اللغة". وقد ذكر الثعالبي في المقدمة جمعه بين القسمين بقوله: ".. من فقه اللغة وشفعته بسر العربية"(٢٣). وقد ذكر ذلك مرة أخري حين انتهى من القسم الأول، فقال: "إلى هنا انتهى أخر القسم

الأول الذي هو فقه اللغة ويليه القسم الثاني وهو سر العربية". وتشير كلمة "العربية" هنا إلى اللغة العربية على سبيل إقامة الصفة مقام الموصوف. وليس المقصود بها مصطلح "العربية" أي النحو كما تقدم في مطلع هذا البحث. ويتضمن هذا القسم "سر العربية" مجموعة من الفصول القصيرة (٩٩ فصلاً) التي تناولت أمثلة من خصائص اللغة العربية في النحو والصرف والبلاغة والأسلوب ويلاحظ ههنا تشابه بين الكثير من فصول الثعالبي وأبواب ابن فارس (٢٥).

وليس هناك ما يعد في هذا الاتجاه من الدرس اللغوي الذي جعل "فقه اللغة" عنوانا عاما له إلا كتاب السيوطي "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، وهو كتاب جمع فيه السيوطي ما يتصل بالمفردات من خصائص لفظية ومعنوية ونظم ذلك تنظيماً جيداً استقاه من علوم الحديث. وليس في "المزهر" إشارة إلى مفهوم "علوم اللغة" ما خلا عبارة وردت في خطبة الكتاب تدل على ان السيوطي قصد أن يحاكي بكتابه علوم الحديث في التقاسيم والأنواع (٢٦).

ويذكر السيوطي على عادة بعض القدامى في الاعتداد بتآليفهم أنه هو المبتكر لهذا العلم وأنه لم يسبق بكتابه. ما الذين تقدموه فقد المسوا بأشياء تفيد في تمهيد المسالك(٢٧).

ويبدو إن كلمة "علوم" اللغة الواردة في عنوان كتاب المزهر جاءت من الموازنة المقصودة بـ "علوم" الحديث. ولقد دل مضمون الكتاب على ترتيب مماثل لعلوم الحديث، وبما كنا نقف أول مرة عند أبواب لغوية تعنون بـ "الثقات والحفاظ والضعفاء" و"معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب" و"معرفة آداب اللغوي" والإمساك في الرواية عند الطعن في السن" ونحو ذلك كثير. أما المادة التي ملأ بها كتابه فهي مماثلة لما كنا وقفنا عليه في كتابي "الصاحبي" و"الخصائص". وتجدر الإشارة هنا إلى أن السيوطي صدر كتابه

بمقدمة الصاحبي لابن فارس [٢٨]. وهو كثير النقل عن ابن فارس وابن جني، وقد نقل أبواباً كاملة من هذين الكتابين، ولذلك يعد كتاب المزهر كتاباً في فقه اللغة العربية بحسب المفهوم المستخلص من حديثنا السابق. فالسيوطي ينقل مواد كثيرة من الصاحبي والخصائص تتصل بتاريخ الأمة ولهجاتها وتطورها واصل الدلالة وخصائص اللغة وجوانب أخري يدور جلها حول المفردات لفظاً ومعنى. كما ينقل من مصادر لغوية كالمعاجم وكتب الأبنية وأنواع الدلالة ككتب الأضداد والمشترك والرسائل اللغوية، وأخرى نحوية وصرفية متنوعة وينقل أيضاً من مصادر الفقه والأصول والتفسير وكتب الحديث والتراجم والتاريخ [٢٩].

ويتضح من خلال ما تقدم أن هناك قصداً ظهر في القرن الرابع الهجري نحو دراسة جديدة للغة العربية. فقد استقر تأليف الكتب المتخصصة في قطاعات اللغة كالنحو والصرف والأصوات والمعاجم والألفاظ وما يتعلق بها من مسائل تاريخية وخلافية. وصارت "المادة" اللغوية محتاجة إلى نظر كلي يتجاوز "أصول النحو" ليصير علماً لأصول اللغة عامة. ولم يكن ثمة ما يلبي الحاجة إلا محاكاة علم الفقه وعلم الكلام لما عرفا به من تأصيل للظواهر واستخلاص للقواعد وضبط المسائل[٣٠]. وقد انفرد السيوطي بشيء جديد حين حاكى علوم الحديث في ترتيبه لمسائل اللغة التي ضمنها كتابه.

اما صلة هذه الكتب "بالمفردات" فأمر مفروغ منه، لأن المفردات- كما يبدو لي- كانت اكثر الجوانب اللغوية حاجة إلى الضبط المنهجي مع تعدد مجالاتها وعمق دراساتها ولا سيما في المعجم والدلالة. ويسود هذه الكتب عامة احكام معيارية تعلي من "الفصحى" وتمجد العربية وتبرز الخصائص الحسنة لكلام العرب.

وقد عرض كثير من الدارسين المحدثين لهذه الكتب ولا سيما الثلاثة الأولى، أي الصاحبي والخصائص وفقه اللغة وسر العربية في مقدمات كتبهم التي تحمل "فقه اللغة" عنواناً لها مما سنشير إليه لاحقاً. لكن أحد الدارسين وهو عبده الراجحي أفرد لذلك كتاباً سماه "فقه اللغة في الكتب العربية". وقد خلص الراجحي بعد أن عرّف "الفيلولوجية" التي ترجمها بعضهم خطأ بـ "فقه اللغة" وعرفه "علم اللغة" أو اللسانيات (Linguistique) إلى أن الدرس اللغوي المستخلص من كتب ابن فارس وابن جني والثعالبي لا يصح إدراجه تحت اسم "الفيلولوجية" الغربية. وهذا صحيح فعلاً لان الفيلولوجية كما سنبين درس لغوي مختلف عن علم اللغة عند الغربيين أنفسهم لكن الراجحي يعود إلى القول: إنه ينبغي البحث عن انتماء هذا الدرس المستخلص من الكتب العربية السابقة إلى "علم اللغة"[٣١] ثم راح ينشئ فصول كتابه على هذا الأساس.

وليس هناك من داع أصلاً لهذه المقابلة بين مضمون الكتب المذكورة وعلم اللغة. لأن الدرس المستخلص من هذه الكتب شيء يمتاز من علوم اللغة عند العرب كما رأينا سابقا ,ولأنه لا يمثل جوانب هذه العلوم النحوية والصرفية والصوتية والدلالية. ويمكن حصر ما ينقد به عمل الراجحي في الأمور التالية:-

١- جعل عنوان كتابه "فقه اللغة في الكتب العربية" ثم نفى وجود أي شيء يمت إلى فقه اللغة قاصداً معنى "الفيلولوجية" الغربية. وهذا أمر بديهي لاختلاف الدرسين العربي والغربي ولا سيما من جهة الفيلولوجية. وكان يجدر بالراجحي انسجاماً وعنوان كتابه أن يتبين ملامح "فقه اللغة" العربية كما عبرت عنه الكتب المدروسة. وإن كان ثمة داع للموازنة بين هذا الدرس وغيره فلتكن بين فقه العربية من

جهة وعلوم اللغة عند العرب من جهة أخرى، أو غير ذلك من الموازنات ضمن الثقافة العربية الإسلامية[٣٢]..

٢-جعل المادة الموجودة في الكتب السابقة ممثلة لعلوم اللغة عند العرب، علماً أن ما جاء في معظمها نما ورد للتمثيل لا للاستيعاب. لذلك لا يمكن أن تعد المادة المشار إليها ممثلة لعلوم اللغة عند العرب على النحو الذي أراده الراجحي.

٣-قصد إلى مقابلة المادة الموجودة في الكتب المدروسة بعلم اللغة عند الغربيين، فصار همه البحث عما يماثل الدرس الغربي في هذه الكتب. ولذلك انتهى إلى استخلاص معيطات مبتوتة عن سياقاتها الأصلية لتستجيب لما افترضه المؤلف أصلاً.

٤-قدم في النتيجة دراسة يصح وصفها بـ "علم اللغة بالمفهوم الغربي" (Linguistique) في الكتب العربية التي جعلت في "فقه اللغة العربية".

ولا يمكن الركون إلى كتاب الراجحي ما لم ينبه على هذه القضية بداية، فتسلم للدارس الجوانب الدراسية الأخرى التي حفل بها الكتاب الذي عبر مؤلفه فيه عن ثقافة واسعة وتحليل بارع واتجاه أصيل.

(٢)

وقد عرض لفقه اللغة في هذا العصر التباس كبير جاء أساساً من المستشرقين والمستغربين الذين وفدوا للتدريس في كلية الآداب بالجامعة المصرية في أوائل هذا القرن. ويبدو أن ظهور "فقه اللغة" في المقررات الجامعية كان ملتبساً بمفهوم الفيلولوجية (phililohie) التي تتعلق أساساً

بدراسات اللغات القديمة وقراءة النقوش. كما كان "فقه اللغة" متصلاً ببعض المناهج اللسانية العامة التي تنتمي إلى اللسانيات أو علم اللغة.

ويغلب على الظن ان "جويدي" الذي كان أستاذاً لفقه اللغة العربية في الجامعة المصرية هو أول من تنبه إلى ما يثيره مصطلح "فقه اللغة" من مشكلات. ويفهم من كلامه الذي رواه الدكتور زكي مبارك ان "فقه اللغة" العربية شيء وأن "الفيلولوجية" شيء آخر مع وجود صلات تشابه بين هذين النوعين من أنواع الدراسة اللغوية يقول جويدي عام ١٩٢٦: "كلمة philology تصعب ترجمتها بالعربية، وأن لها من اللغات الغربية معنى خاصاً لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب.،[٣٣] ويستعمل جويدي كلمة "الفيلولوجية" دخيلة كما هي إيذاناً بوجود الفرق بين "فقه اللغة" الذي يبدو أنه قبسه من الثقافة العربية، والفيلولوجية المشابهة لغة واصطلاحاً لفقه اللغة. ويفهم من كلام "كراوس" ما يشبه الكلام السابق الذي يوحي بأن الجامعة المصرية أحيت "فقه اللغة": المصطلح العربي القديم، وحملته أشياء حديثة بعضها له صلة بالفيلولوجية. يقول كراوس عام ١٩٤٤ "تستعمل فقه اللغة اصطلاحاً في البحث عن اصل اللغة.ولعل تسمية) فقه اللغة (ليس إلا كناية مؤقتة عما يسمى تاريخ اللغة العربية، لأن ما نقصد إليه قبل كل شيء إنما هو الكشف عن نشأة اللغة العربية وتطورها والعوامل التي أدت إلى نهوضها وارتقائها"[٣٥].

ونجد صدى لكلام حويدي عند الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابيه "علم اللغة" و"فقه اللغة" اذ يستعمل "الفيلولوجية" دخيلة دون أن يقرنها بـ "فقه اللغة"[٣٦]. ويشير وافي إلى تعدد مجالات الفيلولوجية، كما يشير إلى ورودها في بعض المصادر الغربية للدلالة على معظم بحوث علم اللغة[٣٧]. ويذكر وافي أن "فقه اللغة" مصطلح

قديم ضم بحوثاً أهمها ما ضمنه ابن فارس كتابه "الصاحبي"، وابن جنـــي كتابه "الخصائص" والثعالبي بعض كتابه "فقه اللغة وسر العربية" والسيوطي كتابه "المزهر".. ولذلك شق عليه أن يسمي كتابه "علم اللغة" بـــ "فقه اللغة" لأن فقه اللغة صار لا يفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه اللغـــة العربيـــة وحدها. وهي التي ذكرها ضمن الكتب القديمة السابقة وبعـــض البحـــوث الحديثة المتصلة بتاريخ العربية وتطورها وحياة الفظاها ومشكلاتها العصرية [٣٨]. ومع أن (وافي) عنون كتابه الآخر بـــ (فقه اللغة) فإنه لم يلتزم بما تقدم ذكره من أن فقه اللغة لم يفهم منه إلا البحوث الخاصة بفقه اللغة العربية وحدها. والدليل على عدم التزامه هو أن العنوان "فقه اللغة" وليس "فقـــه اللغة العربية"، وأن قسما كبيراً من بحوث الكتاب يدور حول اللغات السامية وخصائصها. ويبقى في عمل وافي بعد ذلك أمران: الأول أنه جارى العرف الذي ظهر في الجامعة المصرية حول مفهوم

(فقه اللغة) الخاص باللغة العربية إضافة إلى دراسة بعض اللغات السامية وتاريخها ونقوشها والإلمام بالمنهج المقارن. والثاني أنه فهم من "فقه اللغة العربية" في كتابيه "علم اللغة" و"فقه اللغة" كليهما شيئاً خاصاً بالأصول دون غيرها من المباحث المتصلة بالمفردات والمعاجم.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن (وافي) أول من فصل بين "علم اللغـــة" (Lingustique)و "فقه اللغة" الخاص بالعربية مع رفده بما ذكرنا من أصول سامية وجوانب منهجية وبحوث تاريخية تتعلق بالعربية ولهجاتها وحياتها ومشكلاتها[٣٩].

وهكذا نرى أن الأمثلة المتقدمة لجويدي ١٩٢٦ ووافي ١٩٤٠ وكراوس ١٩٤٤ نبهت على ما يعتري مصطلح "فقه اللغة" من مشكلات، وحاولت التخلص منها بما قدمته من فروق وشروح. وهؤلاء جميعاً عرفوا أن (فقه اللغة) مصطلح عربي استعمله في أشياء قريبة مما إليه يقصدون، وانه يختلف عن "الفيلولوجية".

لكن عدداً من الدارسين التالين ذهب إلى أن "فقه اللغة" ترجمة لكلمة (Philology) استناداً إلى التشابه في الدلالة اللغوية بين المصطلحين في العربية من جهة واللغات الأوروبية من جهة أخرى . فالأصل الإغريقي يتألف من (philos) أي الحب والصداقة، و(Logos) أي الكلام، ويكون المعنى الكلي للكلمة هو حب الكلام واللغة. لكن التأثير الأكبر الذي بعث هذه المماثلة بين فقه اللغة والفيلولوجية ينتمي إلى الجانب الإصلاحي أي ما يفهم من بعض دلالات الفيلولوجية الغربية كدراسة اللغات القديمة كاليونانية واللاتينية، وهذا الجانب هو الذي رأيناه يتسلل إلى فقه اللغة العربية أنفاً. وبذلك كان اشراب المصطلح العربي معاني جديدة سبباً في الاتجاه نحو التسوية بين فقه اللغة والفيلولوجية عند عدد من الدارسين مع ما يجره ذلك من مشكلات لم يستطع درسنا اللغوي التخلص منها إلى الآن (٤٠).

ويتبين لنا ان دلالة مصطلح "فقه اللغة" توسعت بتأثير مما ذكرناه فظهرت عنوان نحو "فقه اللغة المقارن" و"فقه اللغة العام" وكلمات نحو "فقه اللغة الأدبي" و"فقه اللغة اللغوي وكلها ترجمات لكلمات أجنبية"(٤١).

اما الفيلولوجية التي بعثت في مصطلح "فقه اللغة" عندنا روحاً جديداً، ثم صارت عند بعض الدارسين وفقه اللغة شيئاً واحداً،

فليست واضحة المعالم ولا سيما من حيث علاقتها بعلم اللغة أو اللسانيات. وأبرز ما ينبغي التنبه إليه ههنا هو أن الفيلولوجية سبقت علم اللغة، بل لقد تولد علم اللغة نتيجة تقدم دراساتها مع الاختلافات التي صارت تظهر بعد مما سنشير إلى بعضه لاحقاً. فالفيلولوجية الحديثة ترجع إلى نحو عام ١٦٩٠م ثم عام ١٧٧٧م ثم عاد ١٨١٨ حيث استقرت دلالتها إلى حد بعيد[٤٢]. وصارت تعني دراسة النصوص القديمة من حيث القواعد ومعاني المفردات وما يتصل بذلك من شروح واشارات تاريخية وجغرافية فكان عنصر القدم من أهم عناصرها. وكان هدف الفيلولوجية من دراسة النصوص إعادة تشكيل اللغات المنقرضة واتخاذ اللغات المدروسة وسيلة إلى غاية أخري هي الحضارة. وقد اتضح بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية عام ١٧٨٦ الاتجاه نحو المقارنة، فصار قوام الفيلولوجية مؤلفاً من عنصري القدم والمقارنة. ويمكن جعل الفيلولوجية في نوعين، أحدهما اختص بفك رموز الكتابات القديمة والاهتمام بالآثار، والآخر اختص بتحقيق النصوص والوثائق والمخطوطات بغية نشرها والانتفاع بها. وتجدر الإشارة إلى أن بحوث الفيلولوجية ظلت مختلطة ببحوث علم اللغة أو اللسانيات حتى أواخر القرن التاسع عشر، على حين أن آثاراً بقيت من هذا الاختلاط حتى أواسط هذا القرن. وما زالت بعض الجامعات كجامعة لندن تسمي المؤهل العلمي في اللسانيات (linguistics) مؤهلاً في الفيلولوجية المقارنة جرياً على التسمية القديمة قبل أن تظهر اللسانيات. لكن هذا لا يتعدى غالباً كونه تقليداً لا يشير إلى إهدار الفروق بين الفيلولوجية واللسانيات، وقد نبه على ذلك العلماء الذين شغلوا كرسي الفيلولوجية

المقارنة (Comparative Philology) وراحوا يفضلون مصطلح Linguisticعلى مصطلح Philological [١٤].

ويظهر مما تقدم أن استمداد أي من استعمالات الفيلولوجية بله إحلاله محل فقه اللغة مصطلحاً لا يخلو من إشكالية ليس من المقبول تجاوزها. كما انه ليس من اليسير وما أحدثته من مصطلحات ذوات حدود دقيقة هو الباعث على إيضاح الفروق بين "فقه اللغة" أي المصطلح الموروث مع اعتراه من تطوير محدث من جهة، و"الفيلولوجية" التي رأينا شيئاً من دلالاتها عند أصحابها من جهة أخرى، و"علم اللغة أو اللسانيات" من جهة ثانية، وربما كان لسلوك الدكتور وافي أثر في هذا النحو، اذ سبقت الإشارة إلى أنه مفهوم علم اللغة واورد مصطلح الفيلولوجية دخيلاً دون ترجمة ونسب مصطلح فقه اللغة إلى مصادره العربية وتوسع في دلالته. وقد ذكر الدكتور محمود فهمي حجازي الفروق التي ينبغي أن تراعى بين هذه المصطلحات الثلاثة عام ١٩٧٠[١٥].

والخلاصة أن مصطلح "فقه اللغة" استعمل في الدرس العربي الحديث بالدلالات التالية:-

١-"فقه اللغة" أو فقه اللغة العربية كما قدمته الكتب العربية القديمة ولا سيما تلك التي عرضنا لها في مطلع هذا البحث كالصاحبي والخصائص. وقد وصف ههنا بأنه مصطلح عربي خالص[١٦].

٢-فقه اللغة، وهو هنا مصطلح قديم جدد بضرب من التطوير المعرفي ليشمل مسائل جديدة تتعلق بالأصول التاريخية للعربية استمدت من الفيلولوجية مادة ومنهجاً.

٣-فقه اللغة، وهو ترجمة للفيلولوجيا، ولذلك وصف بأنه "فقه اللغة المقارن" أو وصفت مادته فقيل "فقه اللغات السامية" ونحو ذلك مما لا

شك في ترجمته. أو جعل خالصا للدراسات المقارنة في اللغة العربية في نحوها ومعجمها، فوصف بأنه "فقه اللغة العربية"[٤٧].

٤-فقه اللغة ترجمة للسانيات (linguistique) وبديلاً لها يضم كافة فروع الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية للغة العربية وغيرها.

(٣)

أشرنا فيما تقدم لشيء من الالتباس بين الفيلولوجية واللسانيات عند الغربيين الذين ظهر فيهم هذان العلمان أصلاً. وقد ذكر الدكتور محمد احمد أبو الفرج أن الأكثرية من علماء اللغة يسوون بين مصطلحي(philology) و (linguistics) [٤٨] ويبدو أن هذه التسوية الشائعة أسهمت مع ما تقدم في جعل مصطلح "فقه اللغة" عندنا متنازعاً عليه بين الدلالة العربية والدلالة الفيلولوجية والدلالة اللغوية "اللسانية". ويرجع الدكتور محمود السعران هذه المسألة عندنا إلى بداية التدريس في الجامعة المصرية إذ نشأ عن ذلك خلط بين علم اللغة وبين ما يسمونه "فقه اللغة"[٤٩].

ويلاحظ الدكتور محمود فهمي حجازي أن كثيراً من الباحثين العرب استخدم مصطلح فقه اللغة كاسم لهذا الفرع أي علم اللغة من فروع المعرفة، وفي هذا ليس كبير[٥٠].

فعلم اللغة أو اللسانيات علم جديد لدى الأجانب أنفسهم، إذ أخذت حدوده تتضح في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين. ولم يعد الخلط الذي وجدناه بين علم اللغة والفيلولوجية واسعاً، بل ربما اقتصر على الجانب الاصطلاحي وحده بسبب قدم الفيلولوجية وحداثة علم اللغة. وإذا نظر الباحث في مناهج علم اللغة وحدوده وما بعثه من آثار في الدراسات الإنسانية شق عليه ان يزعم ان علم اللغة هو نفسه الفيلولوجية. والحق أن

في هذا الزعم تبسيطاً للحقائق التاريخية التي كونت الدلالات الاصطلاحيـــة لعلوم اللغة عند الغربيين.

فعلم اللغة يعنى بالدراسة العامة للغة بوصفها ظاهرة مســـتقلة لا تتعلق إلا بالمجتمع. وتشمل بحوثه جوانب اللغة في أصواتـــها وصرفـــها ونحوها ومعجمها ودلالتها. ويتوسل بمناهج متعددة كالمنـــهج التـــاريخي والمقارن والوصفي والتقابلي. ويغلب عليه التخلص من المعايير ويتجه نحو الوصف العلمي المحايد. ويهدف علم اللغة إلى الكشف عن الكليات التـــي يشترك فيها اللسان البشري بوصفه ظاهرة إنسانية عامة.

وهكذا يتبين أن علم اللغة أو اللسانيات علم جديد له حدوده التـــي ينبغي أن تراعى كلما كانت موازنة أو مقارنة بينه وبين أي من العلـــوم والمعارف اللغوية قديمها وحديثها. وربما كانت حداثة هذا العلم أو اختلاطه بالفيلولوجية عند أهله بدءاً وعدم الاتفاق على دلالة واضحة محددة لفقـــه اللغة في علومنا سبباً في بلبلة المصطلحات وتداخل المفاهيم، مما ســـنقف عند أمثلة له في هذه الفقرة.

فالجديد في هذا الاتجاه هو الوقوف عنـــد دلالـــة علـــم اللغـــة (linguistique)، وبيان حدوده ومناهجه، ثم الاحتجاج لجعله تحت مصطلح "فقه اللغة". وبذلك يكون مصطلح فقه اللغة قد اكتسب دلالة جديدة نصاً هي انه مساو لعلم اللغة وبديل مناسب له. وقد ذهب هذا المذهب الأستاذ محمد المبارك (١٩٦٠)، إذ عرف علم اللغة الحديث ووقف على فروعه لـــدى الغربيين، كما أشار إلى أصول الدراسة اللغوية عند العرب ولا سيما تحـــت مصطلح "فقه اللغة" و"علم اللغة" بالدلالة القديمة التي وقفنا عندها بدايـــة. وفي كتاب المبارك المعنون بـــ "فقه اللغة وخصائص العربية" قصـــد واع للوجهة الدرسية، فهو يصف كتابه بأنه مزيج من فقه اللغة العام والمقارن

وفقه اللغة العربية. ويؤكد المبارك أن كلتا التسميتين "فقه اللغة" و"علم اللغة" صحيحتان حينما تطلقان على المفهوم الذي بينه من خلال تطور البحث اللغوي الحديث. ثم يرى أنه يجري في ذلك مجرى القدامى الذين أطلقوا على هذا العلم أحد الاسمين: فقه اللغة وعلم اللغة، وكانوا مصيبين في ذلك كل الإصابة [٥١]. فالمبارك يورد مصطلح "فقه اللغة" للدلالة على "علم اللغة" الحديث وللدلالة على ما سماه القدامى "علم اللغة = المفردات" وعلى ما درسه في كتابه الذي تقدم وصفه له بأنه مزيج من فقه اللغة العام والمقارن وفقه اللغة العربية.

ويشير الدكتور صبحي الصالح (١٩٦٠) في كتابه "دراسات في فقه اللغة" إلى المسألة الاصطلاحية بإيجار. وخلاصة ما ذهب إليه الصالح أن هناك فروقا بين علم اللغة (linguistique) وفقه اللغة (philologite) لا تراعى، وهي تافهة لا وزن لها، وان مصطلح "فقه اللغة" (= الفيلولوجية) عند الغربيين لا ينصرف إلا إلى دراسة اللغتين الإغريقية واللاتينية. ويقرر الصالح ان "فقه اللغة" تسمية عربية قديمة شائعة، لذلك وجب إلا يستبدل الباحثون المعاصرون بهذه التسمية القديمة شيئاً، وألا يجدوا حرجاً في تعميمها على جميع البحوث اللغوية، لان كل علم لشيء فهو فقه، ويصف الدكتور الصالح كتابه بان مقتصر على إبراز خصائص اللغة العربية. لكن كتابه يضم إضافة إلى ذلك بحوثاً في اللغات السامية تشبه بحوث الدكتور وافي مع ملاحظة الاختصار الذي وسم بحوث الدكتور الصالح[٥٢]. ويستنتج من كلام الصالح انه يستعمل مصطلح "فقه اللغة" بالمفهوم العربي القديم، وبالمفهوم المنحدر من الترجمة(أي الفيلولوجية)وبالمفهوم الواسع الذي يشمل كل فروع الدراسات ولا سيما الحديثة أي اللسانية.

وينتهي الدكتور محمد احمد أبو الفرج في كتابه "مقدمة لدراسة فقه اللغة ١٩٦٦" إلى ما انتهي إليه سابقاه المبارك والصالح، فهو يذكر مصطلح "فقه اللغة" عند العرب القدامى.

ويذكر مفهوم "فقه اللغة" الذي هو ترجمة للفيلولوجية. وقد نص على انه يترجم الفيلولوجية بـ "فقه اللغة" ويشير إلى الخلط الملحوظ بينه وبين علم اللغة أي (Linguistics) الذي يذكر أيضاًأنه يترجمه باستمرار إلى علم اللغة. ثم ينتهي إلى التسوية بين فقه اللغة (philology) وعلم اللغة (Linguistics)وجعلهما معاً تحت عنوان واحد هو (فقه اللغة)[٥٣]. ويرى الدكتور أبو الفرج أن الإصرار على فهم فقه اللغة بمعنى الفيلولوجية، وجعل مصطلح علم اللغة خاصاً بما يدرس ضمن (Linguistics) يضيع الكثير من الفائدة على الدارسين ولا سيما أن المناهج الجامعية تقتصر على "فقه اللغة" فالتسوية بين الاصطلاحين- كما يقول- توسع أفق بحثنا في دراساتنا اللغوية ,فنتابع ما يصدر في العالم حديثا عن اللغة ومعظمه يصدر معتبرا ً من ميدان علم اللغة وقد وجدت في الكتب العربية الحديثة تسوية بين الاصطلاحين على كل حال[٥٤].

ويشير الأستاذ محمد الأنطاكي في كتابه "الوجيز في فقه اللغة ١٩٦٩" إلى الاختلاف حول "فقه اللغة" و"علم اللغة" وينتهي إلى أن فقه اللغة أو علم اللغة هو المقابل للمصطلح الغربي (Linguistics) وانه اختار فقه اللغة جرياً مع مناهج الجامعات السورية. ويلاحظ هنا تشابه بين أبى الفرج والانطاكي لكن الانطاكي يمضي قدما ً إلى نبذ الفيلولوجية مضمونا ً والى عدم الاعتراف بترجمتها إلى "فقه اللغة". ويصر الانطاكي على استعمال الفيلولوجية دخيلة على نحو ما رأينا عند علي عبد الواحد وافي. ثم يحسم الموضوع بتفرقة قاطعة قائلاً: "إن الفيلولوجيا هي غير اللانغويستيك أو فقه

اللغة، لأنها تعالج مشكلات تتصل باللسانين الإغريقي واللاتيني مما لا وجود له في تاريخ الدراسات اللغوية عندنا[٥٥]. اما بحوث كتاب الأنطاكي فهي في علم اللغة عامة، ويكاد لا ينقص الكتاب من ذلك إلا أن يعنون بـ(الوجيز في علم اللغة).

ويقف الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (في علم اللغة العام ١٩٧٤) عند مفهوم "فقه اللغة" عند علماء العربية، ويشير إلى ترجمة الفيلولوجية بـ(فقه اللغة) في هذا العصر مبيناً ما تدل الفيلولوجية عليه. كما يشير إلى مفهومات علم اللغة (Lingustique) ويخلص شاهين الى رفض التسوية بين فقه اللغة وعلم اللغة معلقاً على وجهة الدكتور الصالح والأستاذ الأنطاكي، ومنبهاً على ضرورة التفريق بينه فقه اللغة (الفيلولوجية) وعلم اللغة Lingustique [٥٦] ويؤكد شاهين ما كان أوضحه الدكتور وافي تقريباً حين جعل (فقه اللغة) عنواناً لدراسة اللغة العربية وخصائصها من جهة، و(علم اللغة) عنواناً شاملاً لكل ما يتصل بالعربية وغيرها من اللغات من فصيلتها أو غيرها من جهة أخري.

ويستنتج مما تقدم أن الاتجاه الذي يجعل "فقه اللغة" أو "فقه اللغة العربية" خاصاً بالعربية مع شيء من التجديد المنهجي والرفد المعرفي اتسع ولقي صدى في الجامعات العربية[٥٧].

ويلاحظ أن التنبه إلى اختلاف الفيلولوجية عن علم اللغة من جهة، وعن فقه اللغة من جهة أخري جعل عدداً من الدارسين يتركون ترجمة الفيلولوجية بـ (فقه اللغة). ويستعملون الفيلولوجية دخيلة منبهة على الأصل والفرق [٥٨] وحين شرع معظم الجامعات العربية في إضافة مقرر "علم اللغة أو اللسانيات" تأكدت الفروق بين مادتين أو ضربين من الدراسة هما "فقه اللغة العربية " و"علم اللغة أو اللسانيات".

ونخلص مما تقدم إلى أن الباحث مدعو إلى إنعام النظر في المصطلحات التالية تجنبا لأي التباس أو وهم وهي:

١-فقه اللغة: إذا أراد التعبير عن المصطلح العربي القديم الذي بعث في هذا العصر واشرب معاني جديدة لا تخرج عن دراسة بعض الأصول السامية القديمة وثمرات المنهج المقارن.

ويلاحظ أن هناك دارسين يلحون على وصف اللغة العربية للتخلص من أي خلط محتمل الوقوع بين فقه اللغة بمعنى الفيلولوجية من جهة وبين فقه اللغة الخاص بالعربية من جهة أخرى فقالوا: "فقه اللغة العربية".

٢-علم اللغة أو اللسانيات: إذا أراد الباحث التعبير عن الدراسات اللساند التي تنضوي تحت مصطلح (Lingustique) وما يتفرع منه من مصطلحات متعددة تشير إلى مجالات درسية كثيرة.

٣-الفيلولوجية: إذا أراد الباحث التعبير عن أي مما يدل عليه المصطلح الغربي (phillologie) كدراسة النقوش وإعداد النصوص للنشر ودراسة المخطوطات الثقافية العامة ونحو ذلك.

(٤)

لقد ذهب معظم المناهج الجامعية العربية إلى إبقاء "فقه اللغة" و"فقه اللغة العربية" علماً على طائفة من البحوث التي تعنى بتاريخ العربية وخصائصها ولا سيما على صعيد المفردات أصواتاً واشتقاقاً ودلالة. ويبدو أن هذه الوجهة اتضحت جلية حين أضافت هذه الجامعات مقرراً جديداً حمل مصطلح "علم اللغة أو اللسانيات" عنواناً له[٥٩].

لكن بعض الدارسين كالدكتور محمود فهمي حجازي نفر من استعمال مصطلح "فقه اللغة" لما اعتراه من اضطراب وصفنا أهم ملامحه فيما تقدم،

وعمد إلى تشكيل مصطلح جديد هو "علم اللغة العربية" ١٩٧٣. وكان سبق لحجازي ان ذكر ان "علم اللغة العربية" يساري "فقه اللغة العربيـــة" عـام ١٩٧٠ [٥٠]، ويبدو أن حجازي يقصد بعلم اللغة العربية مضمون فقه اللغة العربية كما اتضح من الكتب الحديثة التي صارت تعنى بالأصول الســامية عناية واضحة من جهة وتحاول الإفادة من علم اللغة من جهة أخرى. لكن كتاب حجازي المشار إليه حوى فصولاً تمهيدية في علم اللغة. وربما قصد من ذلك الزيادة في التعريف بالعلم الجديد حتى لا يختلط بالمضامين التراثية. ويؤيد هذا الاستنتاج أن حجازي عنون كتابين آخرين له بـ "علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة" ١٩٧٠ و"مدخل إلى علم اللغة" ١٩٧٥ قاصداً علم اللغة أي (Lingustique) من دون شك. وقد يترجح من خلال هذه التفرقة أن سبب وصفه للغة بالعربية إنما جاء من محاكاة "فقه اللغة العربية،" اذ لم يكن قاصداً "علم اللغة العربي" كما توهم المسدي [٥١].

والحق أن إبقاء مصطلح "فقه اللغة" للدلالة على ذلك الدرس الخاص بالعربية وخصائصها ولا سيما على صعيد المفردات من حيـث الدلالـة والمصطلح والمعجم أصلح لدرسنا اللغوي وأقوم من مثل ما ذكرنـا مـن مصطلحات أراد أصحابها تجنب الوهم فوقعوا في الإيهام. أما سعي الباحثين إلى ابتناء علوم جديدة كاللسانيات العربية فشأن اخر يلحـق بالدراسـات اللسانية أي بعلم اللغة، لا بالدراسات الفقهية لاختلاف المناهج والمقـاصد والمضامين. ولا يعني هذا أننا نرفض محاولات البناء الجديد والإنشاء العلمي المنهجي المحدث على صعيدي الإضافة عن طريق أنشاء علوم جديدة، أو التجديد عن طريق الإفادة من المناهج والعلوم الحديثة.

فلا ضير من محاولة إنشاء علوم تنضوي معظم معطياتها تحت "فقه اللغة العربية" كعلم الدلالة العربي مقتدياً بعلم الدلالة الحديث (La semantique)

وحدوده ومناهجه ما دامت المعطيات العربية وافرة وقابلة للتكيف المنهجي والضبط المصطلحي. ولن يتأتى هذا إلا بعد استقراء شبه تام للتراث العربي في مختلف المجالات التي شهدت أي لون من ألوان الدرس الدلالي حتى يصح العمل ولا يكون صورة شوهاء أو ناقصة. مثال ذلك بعض العنوانات التي تفجأ الباحث بما اشتملت عليه من أوصاف، حتى إذا فحصها وجدها تحاكي الأصول الأجنبية أو تسمي مضمونا أو كتابا أو رسالة جامعية للمؤلف الذي غير أو أضاف كلمات بأعيانها، أو الحق بها بحوثا ملفقة مسوغاً بذلك عنوانه الجديد![٦٢].

وكذا الشأن بالنسبة إلى "علم المعجم" أو المعجمية العربية[٦٣] التي يمكن أن تضم مباحث النشأة المعجمية ومدارس المعاجم العربية ومشكلاتها وأنواعها وطرق تأليفها مما ينضوي عامة تحت فقه اللغة العربية. ويشار هنا إلى أن مقرر "المكتبة العربية" أو "المصادر الأدبية واللغوية" الذي يرد في المناهج الحديثة في الوطن العربي يضم أشياء تنتمي إلى المعجم من وجهة تعريفية. لكن ما يرد ضمن مبحثي "فقه اللغة" و"المكتبة أو المصادر" لا يمنع من إنشاء هذا الاختصاص اللغوي المحتاج حقاً الى عناية وضبط ومصطلح واضح.

وليس هناك ما يمنع من إنشاء علم للمصطلح أو المصطلحية على هدي من علم المصطلح اللساني[٦٤] فالمصطلحات وكتبها ومعاجمها ومشكلاتها وصلتها بالعلوم قديماً وحديثاً تفتقر إلى علم ينظم مسائلها ويجعلها في نسق معرفي محدد. أما معطيات هذا العلم المقترح فهي جملة صالحة من الكتب والمعاجم واللمحات المبثوثة في كتب اللغة والعلوم المختلفة قديماً وحديثاً.

ويمكن أن يضاف إلى العلوم المتفرعة من علم اللغة العربية مقرر ابتدعته بعض الجامعات العربية هو "تاريخ اللغة العربية" مع أن هذا التاريخ عامة متضمن في فقه اللغة حكماً. ومن المؤكد أن القصد من هذا الابتداع هو الزيادة والرفد لا الإلغاء والبتر. وهكذا ينبغي أن ينظر إلى ما تقدم جملة.

وإذا ما تحقق هذا الإنشاء المرجو فإن "فقه اللغة العربية" يبقى معرفة لغوية خاصة بالعربية الفصحى مما يدور حول "أصول اللغة" من حيث التاريخ والنشأة والمنهج والخصائص. ففقه اللغة إذن ليس تسمية مؤقتة تزول حين يستبدل بها غيرها أو تنشعب بعض مضامينها إلى علوم جديدة. إنما هي كما أسفلنا- ضرب من المعارف اللغوية العربية الخالصة مع إمكان رفدها بالجديد من نتائج الدراسات التاريخية واللغوية المقارنة وغيرها. فالجوانب اللغوية التي تشكل فقه اللغة هي أوسع من مجال المفردات، لأنها تشمل مناحي اللغة جميعاً من جهة، ولا تنضوي تحت أي علم من علوم اللغة كالنحو والصرف والأصوات والدلالة (علوم المفردات) من جهة أخرى. وأهم هذه الجوانب أصول العربية الفصحى ونشأتها ولهجاتها والحياة اللغوية، وطرق جمعها وتدوينها ومصادرها وحدودها. وتاريخ حياتها وتطورها عبر الزمن، وحالتها في العصر الحديث ومشكلاتها ونهضتها، ووسائل نموها وتطويرها، وكتابتها وأنواع خطوطها وأصولها، وخصائصها العامة كدلالة الأصوات والتركيب المخرجي والنسيج المقطعي والاتساع اللفظي والغنى الدلالي، وعمل المجامع والمؤسسات اللغوية والعلمية القائمة على إغنائها وتطويرها لتجاري الزمن ومعطياته.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى محاولة جادة لدرس الفكر اللغوي عند العرب قام بها الدكتور تمام حسان في كتابه "الأصول ١٩٨١" وقد سعى الدكتور حسان إلى بيان حدود علم اللغة والفيلولوجية وفقه اللغة

مبينا أصول هذه العلوم، وما ينبغي أن يحتاط في استعمالها [٦٥] كما عرض لمصطلح "فقه اللغة" وتعدد دلالاته كدلالته القديمة حين كان يعني "اللغة" أو "متن اللغة" أي المفردات، ودلالاته الحديثة كالدراسة المقارنة للغات السامية أو للغة العربية، ودراسة اللهجات، وأصوات العربية، والدراسة العامة للغة حين اتخذ بديلاً لعلم اللغة [٦٦]، وفقه اللغة - كما يرى الدكتور حسان- مصطلح عربي خالص لا يعرفه الأوروبيون في لغاتهم. لذلك ذهب إلى بيان حدوده القديمة والحديثة. فقد كان في القديم يعنى بالألفاظ المفردة وتصنيفها في كتب ومعاجم مع مسائل لغوية أخرى مستعارة من النحو والصرف والأصوات. أما في العصر الحديث فقد وصف الدكتور تمام حسان مضمون فقه اللغة على نحو جمع فيه مسائل مقارنة كاللغات السامية، وأخرى أصولية معيارية كخصائص العربية، ومسائل دلالية ولهجية وتاريخية متعددة [٦٧].

لكن دراسة الدكتور حسان لفقه اللغة من الوجهة الابستمولوجية كانت تنظر إلى فقه اللغة على أساس أن موضوعه الألفاظ المفردة [٦٨]. أما "اذا عرض لشيء من الأصول الثابتة فهذه الأصول مستعارة من بنية علم مضبوط كالصرف أو الأصوات أو النحو وهذه الفروع الثلاثة المضبوطة تنتمي إلى "علم اللغة". وإذا عرض فقه اللغة لشيء مما تتصل بالأصوات أ مباحث الصرف أو قرائن النحو أو قواعده ,كان كلامه حول هذه الأمور ل بها، وعنها لا فيها[٦٩].

وانتهى الدكتور حسان بعد موازنة ابستمولوجية دقيقة بين الصناعة والمعرفة إلى أن النحو والصرف والأصوات من باب العلم المضبوط أو الصناعة، على حين أن فقه اللغة من باب العلم غير المضبوط أو المعرفة. فالصناعة علم مضبوط حاصل بالتمرن، وهو قائم على الاستقراء الناقص[٧٠].

وضبط النتائج والتحقق منها، وهو قائم أيضاً على الشمول والقياس والتجريد والتماسك والاقتصاد[٧١]. أما المعرفة فعلم غير مضبوط يحصل بالاستيعاب لا بالتمرن، وهو قائم على الاستقراء التام أي الإحصاء، لذلك لا يتصف بالشمول ولا يخضع للقياس، ولا للتجريد[٧٢].

وحسناً فعل الدكتور حسان بما تقدم وصفه ,فقد أيد استقلال فقه اللغة عن العلوم اللغوية قديمها وحديثها، ونظر فيه نظرة تاريخية صحيحة، كما أوضح تلك الحدود الابستمولوجية بينه وبين النحو والصرف والأصوات إيضاحاً يكاد يكون كاملاً.

واستنادا إلى ما تقدم نخلص إلى أن "فقه اللغة العربية" (معرفة) من المعارف اللغوية بالمفهوم الابستمولوجي وليس (علماً) بالمفهوم نفسه. وهو معرفة خاصة بالعربية الفصحى وان داخلها شيء من التطوير والرفد. وليس هذا بقاطع الطريق على أي إنشاء محدث للسانيات العربية أو فروعها المرتجاة كعلم الدلالة وعلم الأصوات وعلم المعجم وعلم المصطلح فكل ذلك من باب الإغناء لا الإلغاء.

ويمكن بناء على ما تقدم وصف "فقه اللغة العربية" بما يلي-:

١-انه يهتم بدراسة العربية الفصحى اساسا قديمها وحديثها.

٢-لا يعنى باللهجات الا من جهة اختلافها عن الفصحى.

٣-يعتمد النصوص القديمة والمواد الحديثة التي تجوز رضا أهل اللغة وعلمائها والقائمين عليها.

٤-يستمد بعض أصول النحو لضبط مسائل اللغة كالاحتجاج والقياس.

٥-يهتم بالإطار الثقافي للعربية الفصحى.

٦-يتوسل بالمعيار الصوابي وفق ما استخلص من علوم اللغة.

٧-يعنى بكشف الخصائص العامة للعربية الفصحى.

٨-يستمد مادته أصلاً من المفردات أصواتاً ودلالة وتصنيفاً.

٩-يوظف نتائج الدرس المقارن للغات السامية بما يعود على موضوعه العام بالفائدة كالاصول القديمة وتطور الخطوط واصول بعض المعربات.

والباب مفتوح لرفد "مادة" فقه اللغة العربية بما يرسخ وجود هذه المعرفة ويطورها، لأنها قابلة للتطوير والإغناء ومستحقة لبذل الجهود التي تكشف مدى ما توصل إليه علماؤنا القدامى في هذا المجال من قصد تأصيلي وضبط معرفي ودقة وإرهاف في بيان خصائص العربية الفصحى. وليس مقبولا بأي حال لي أعناق مسائل فقه اللغة العربية لتدخل في هذا العلم اللغوي أو غيره استناداً إلى دعوى التجديد أو مجاراة المناهج الحديثة أو تبرئة القدامى من (جريرة!) عدم اتفاقهم والدرس اللساني ..إلى غير ذلك من دعاوى لم تعد تلقى آذاناً مصغية لدى جمهرة الدارسين من المنصفين تراثهم والحريصين على بعثه وتنميته وتقديمه للناس.

الحواشي والتعليقات

١- المسدّي, قاموس اللسانيات ص ٥٧.

٢- انظر: عبدالقادر بشتة, الإبستمولوجيا، ص٦.

٣-انظر: ابن سلام, طبقات فحول الشعراء، ١٦، ٢٤ وابن فارس، الصاحبي، ص٦٦ وتمام حسان، الأصول ،٢٥٨ وقارن بمحمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية, ص ٥٩-٦٥.

٤- انظر للتوسع: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.

٥- انظر السيوطي، المزهر ٩٥/١ وانظر: الاقتراح، ٣-٣١ وص ٩٤-٩٥ وفيه "أن النحو كله قياس، بخلاف اللغة فإنها وصفت وصفاً نقلياً لا عقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل"، وانظر تفصيلاً للفكرة نفسها في ابن جني, الخصائص ٤٠/٢-٤٣.

٦- انظر: الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ٢-٣ حيث يستعمل"علم اللغة"، وانظر القنوجي، أبجد العلوم، ج٢، قسم ٢ ص ١٦١ وانظر كمال بشر دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ص ٣٩-٤٧.

٧- انظر: ابن فارس الصاحبي، ص ٤٨،٥٣،٥٨ وابن جني ١٢٥/١ والسيوطي، المزهر ١٠/١،١/٥٥.

٨- انظر: الصاحبي، ص ٥٩- ٦٠، ص ٤٢، ص ٤١، ص ٤٠ والخصائص ٣٤/١،١/٤١، ٣٤٣/١ والمزهر ١٣/١،١/٢٢٢، ٢٢٣،٢٥٦،٢٥٧.

٩- انظر الصاحبي ص٤١، وابن جني ٣٣/١،٤٠-٤١ والمزهر ١٠/١، ١٤/١،١/٢٠/ ٢٤/١.

١٠-الصاحبي، ص٢٩.

١١- الصاحبي ٢٩-٣٠.

١٢- الصاحبي ٦٤.

١٣- انظر كلمة لابن الأنباري ت ٥٧٧ في كتابه"نزهة الألباء" حول الصلة بين أصول النحو وأصول الفقه، ص ٧٦، وكذلك كلاماً مماثلاً للسيوطي في الاقتراح ص ٢١، ويمكن أن يقسم كتاب الصاحبي الى قسمين: الأول تناول فيه حياة اللغة وطرق نقلها ومنها درسها. والثاني: مسائل عامة هي سنن أو خصائص نحوية وبلاغية وصرفية وأسلوبية.

١٤- الخصائص ١/٢.

١٥- الخصائص ١/١.

١٦- الاقتراح ٢٢، وكذلك جعله الدكتور تمام حسان كتاباً في أصول النحو، انظر: الأصول: ص ٧ وهناك إشارة للدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه"نصوص في فقه اللغة العربية" ١/٨ حول الموضوع نفسه.

١٧- الاقتراح، ص ٢٢.

١٨- الخصائص ١/٦٧.

١٩- الخصائص ١/٣٢.

٢٠- الخصائص ١/٧٧.

٢١- انظر: الخصائص، مقدمة المحقق ١/٤٠، ٤١ وانظر فقه اللغة للثعالبي، مقدمة المحققين، ص ١٧.

٢٢- انظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص٨، وقد عبر بعض المحدثين عن هذا الفهم, فقد ألف حسين يوسف موسى وعبد الفتاح معجماً هو " الإفصاح في فقه اللغة" ، جريا فيه مجرى الثعالبي وابن سينا في معاجم المعاني وقد طبع الإفصاح مرتين في القاهرة سنة ١٩٢٩م، وسنة ١٩٦٤م.

٢٣- انظر: الثعالبي، فقه اللغة، ص٣٣.

٢٤- انظر: الثعالبي، فقه اللغة، ص ٣٢٠ وقد ذكر محققو الكتاب أن بعض المصادر تجعل"فقه اللغة" كتاباً و"سر العربية" كتاباً اخر.

٢٥. انظر محمد أحمد أبو الفرج، مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ٥٤-٥٥.

٢٦. المزهر: ١/١.

٢٧. المزهر ١/١ وكذلك ذهب في الاقتراح الى أنه لم يسبق إلى ترتيب أصول النحو، انظر: الاقتراح ص٢١، علماً أن ابن الأنباري ت ٥٧٧ في كتابه نزهة الألباء، ذكر أنه هو الذي وضع علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو على حد أصول الفقه، انظر ص ٧٦.

٢٨. انظر المزهر ١/٤-٦.

٢٩. انظر دراسة حول مصادر المزهر في: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٢٠٣-٢٢٣.

٣٠. انظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص ١٧٥-١٧٧ وقد ذهب محمد المبارك إلى أن ابن فارس وابن جني أظهرا فكرة واضحة عن علم اللغة بالمعنى المعروف في عصورنا الحديثة على أنه علم القوانين العامة الناظمة لجزئيات اللغة وبمعنى أعم وأشمل من علم النحو انظر: فقه اللغة، ص ٢٦.

٣١. انظر: الراجحي، فقه اللغة، ص ٥٥-٥٦ ولعل كلام المبارك السابق هو الذي أوحى للراجحي بهذه الفكرة.

٣٢. انظر: الراجحي، ص ٥٣ حيث أشار إشارة عابرة إلى شيء من الموازنة بين علوم اللغة عند العرب وفقه اللغة، وليته جعل من هذه الموازنة ركنا من أركان كتابه.

٣٣. انظر: زكي مبارك، النثر الفني في القرن الرابع ٢/٤٤-٤٥ ولعل محمد أبو الفرج أول من استعمل هذا النص في بيان مصطلح"فقه اللغة" انظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص ١٢-١٣.

٣٤. انظر: زكي مبارك، المرجع السابق وقارن بمجهود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٢٠.

٣٥. انظر كلام كراوس في مقدمة فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، ص ١٧ وهو اقتباس من المحققين، أقول: ربما استوحى كراوس هذا الكلام من مضمون كتاب"فقه اللغة" لعلي عبد الواحد الـــذي صـدر فـي اوائـل الأربعينيات.

٣٦. انظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص١٤-١٥.

٣٧. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥.

٣٨. انظر: المصدر نفسه، ص١٥-١٦ وص ٧٦-٧٨، وانظر الكلام نفسـه في كتابه"فقه اللغة" ص٥ وص٢٧٦- ٢٧٩.

٣٩. انظر إشارة للراجحي حول مفهوم وافي لفقه اللغة وتأثره بما شاع فـي الجامعة المصرية في: فقه اللغة في الكتب العربية ص٢٨-٢٩.

٤٠. انظر بعض هؤلاء الدارسين، هانز فير (Wehr) في معجمه عن العربيـة المعاصرة ١٩٦١، والشويمي في مقدمـة الصـاحبي ١٩٦٣، ص ١٨، ومحمـد أبـو الفـرج فـي مقدمـة لدراسـة، "فقـه اللغـة" ١٩٦٦م، ص ٦،١٣-١٤،١٧ ومحمد مصطفى رضوان فـي نظـرات فـي اللغـة ١٩٧٥ ص ١٢-١٧ وعبده الراجحي في فقه اللغة في الكتـب العربيـة ١٩٧٩، ص ٢٦-٢٧،٤٧ وإميل بديع يعقوب في فقه اللغـة العربيـة، وخصائصها ١٩٨٢ ص٣٣، وعبد السلام المسدي في قاموس اللسانيات ١٩٨٤، ص ١٩٥ مع إنكاره للترجمة في الكتاب نفسه، ص ٥٨ز وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الدكتور يعقوب بكر في كتابه دراسات في فقه اللغة العربية ١٩٦٩ يقترب من مفهوم علم الساميات أو فقه اللغات السـامية المتصل بالعربية، كما أن الدكتور إبراهيم السـامرائي فـي فقـه اللغـة المقارن ١٩٦٨ عبر عن شيء مماثل لما تقدم.

٤١. انظر في العبارتين الأخيرتين محمد أبو الفرج ص ١٥، وهما ترجمة عن فورستر. اما العبارات الأولى فهي شائعة كثيراً انظر: محمد المبارك، فقه اللغة ص ١٠،١٣.

٤٢. انظر: (Dictionnaire de Lingustique. p. ٣٧١. petit ROBERT.P.١٦٥٩)
وذكر الدكتور حجازي ان كلمة (philology) استخدمت في اللغة الانجليزية ابتداء من القرن الرابع عشر بمعنى دراسة التراث القديم انظر: علم اللغة العربية ص ٣٢ الحاشية رقم ٢ وسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص ١١-١٣.

٤٣. انظر: تمام حسان، الأصول ص ٢٦٤-٢٦٥.

٤٤. انظر: محمد أبو الفرج، ص ١٤-١٧ وعبده الراجحي، ص ٢٧، وكمال بشر في ترجمته لكتاب أولمان الصادر عام ١٩٥١، ص ١٣ وتمام حسان في الأصول ص ٢٦٥.

٤٥. انظر كتابه علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص٦-١٠ ثم ذكر الشيء نفسه في كتبه التالية ولا سيما علم اللغة العربية ١٩٧٣م.

٤٦. انظر المتابعات التالية: فقه اللغة خاص بجانب من المعرفة اللغوية كالأصول وحياة اللغة (وافي علم اللغة ١٩٤٠، ٧٦-٧٨) أو بكل ما يتصل بالمفردات ومنها الدلالة والمعجم (حجازي علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ١٩٧٠ ص٩). أو بالحديث في المعجمات والمفردات والدراسة العامة للغة من حيث الأصل والمصادر والقياس والتعليل (كمال بشر: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ١٩٦٩، ص٤٨) أو بالبحث عن متن اللغة مفرداتها ومعاجمها ومسائلها الدلالية كالترادف والاشتراك وما يتصل بذلك من مسائل اشتقاقية والتعرض لأصل اللغة وخصائصها ومنهجها (محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة ١٩٧٥، ص ١٣-١٤) أو بما يماثل مصطلح"اللغة" وفيه الدلالة والمعجم وكتب اللحن والمعرب والأصوات واللهجات (تمام حسان: الأصول ١٩٨١، ص ٢٦١-٢٦٢) أو بالبحث في شعبة مخصوصة من شعب المعارف اللغوية وهو مصطلح قديم متوارث (عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات ١٩٨٤ ص ٥٧).

٤٧.انظر: محمود فهمي حجازي: علم اللغـــة العربيـــة، ص ٣٧، وص ٣٢ الحاشية رقم ٢، أما "فقه اللغات السامية" فبديله الصحيـــح هـــو" علـــم اللغات المقارن."

٤٨.انظر: أبو الفرج، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص ١٤،٦ ومحمد مصطفى رضوان، نظرات في اللغة، ص ١٦-١٧.

٤٩.انظر: محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٦ وسبق لصبحي الصـــالح أن أشار إلى التداخل بين فقه اللغة وعلم اللغة عند طائفه من علماء الشرق والغرب، انظر: دراسات في فقه اللغة، ص ١٩.

٥٠.انظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثـــة، ص ٢٠ وانظر تمام حسان، الأصول ص ٢٧١.

٥١.انظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية ص ٣٩،٢٩،٢٨،١٣ ٤٠ وانظر مواضيع أخرى، من ٦، ٨، ١٠، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٩.

٥٢.انظر: صبحي الصالح، دراسات في فقـــه اللغـــة، ص١٩-٢٠ وانظـــر مواضع متعددة في الباب الأول ص (١٧-٣٧).

٥٣.انظر: محمد أبو الفرج، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص ٦ -١٢٢ وص ١٤، الحاشية رقم (١) وص ١٧ الحاشية رقم.(٥)

٥٤.انظر: المرجع السابق ص٦.

٥٥.انظر: محمد الأنطاكي، الوجيز ص١٢.

٥٦.انظر: عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام ٥-٩.

٥٧.انظر: إشارة رمضان عبد التواب إلى ذلك في كتابة فصول في فقه اللغة العربية١٩٧٣، ص١١.

٥٨.انظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثـــة، ص٦، ومحمد الأنطاكي، الوجيز ص١١-١٢ وعبد الصبور شاهين، فـــي علم اللغة العام ص ٧-٨ وتمام حسان، الأصول ٢٦٣ وما يليها.

٥٩. ذكر الدكتور محمد أبو الفرج عام ١٩٦٦ أن مناهج الجامعة المصرية تقتصر على"فقه اللغة" الذي بدأ يغلب عليه مضمون علم اللغة، انظر: مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص ٦٥ وفي سورية صار يشار منذ بداية السبعينيات إلى مضمون مقرر"فقه اللغة" على أنه قسمان: أ- علم اللغة العام ب- فقه اللغة العربية، انظر: دليل جامعة حلب١٩٧١- ١٩٧٣ ص ٨٦، ثم انشطر فقه اللغة إلى شطرين شكلا مقررين منفصلين في سنتين جامعيتين همـا الثالثة والرابعة، ودعي الأول بعلم اللغة واللسانيات، على حين دعي الآخر بفقه اللغة العربية.

٦٠. انظر كتاب علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، ص ٢١.

٦١. انظر: المسدي، قاموس اللسانيات، ص ٦٣ وسبب وهم المسدي- كما يبدو لي- انه لم يقرأ كلام حجازي في كتابه"علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة" ص٩ حيث أورد مصطلح "علم اللغة العربي" قاصداً به"اللغة" أي المفردات وهو ما يدرس تحت مصطلح علم اللغة أو فقه اللغة كما يقول. فالغالب أنه لم يسم كتابه "علم اللغة العربي" دفعا للظن بأنه يقصد ذلك العلم القديم في تراثنا". وقد أوضح حجازي في موضع آخر (انظر ص ٢٢ من الكتاب السابق) قصده من"علم اللغة العربية" الذي مثله فعلا كتابه الصادر عام ١٩٧٣ بالعنوان نفسه. وهو يريد فيه استمداد مفهومات علم اللغة وتطبيقها على التراث العربي والمعطيات الحديثة لتشكيل علم خاص باللغة العربية. وهو ما يدعى بـ"اللسانيات العربية" أيضاً وانظر: حجازي، علم اللغة العربية ص ٣.

٦٢.ينطبق هذا مع الأسف على معظم ما ألف في هذا المجال لكن الأمر محتاج الى استقصاء مفصل يحسن إفراده ببحث مستقل حتى لا تكون الأحكام عامة لا تميز بعض الجهود من بعض.

٦٣.يميز بعض الدارسين بين Lexicologie, Lexicographie على أساس أن المصطلح الأول يدل على صناعة المعجم وهو اختصاص يلحق

باللسانيات التطبيقية, على حين أن المصطلح الثاني يدل على دراسة مواد المعجم أي مفرداته، وهو اختصاص ملحق بعلم الدلالة الذي ينتمي الى اللسانيات النظرية، انظر مثلا: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري ص ١٥٤.

٦٤. هناك مصطلحان يشيران الى هذه الدراسة هما Terminologie, Neologie فالأول يعني الوصف والإحصاء ودرس كشوف المصطلحات وفروعها العلمية فهو تطبيقي غالباً. اما الثاني فهو علم تنظيري يمت إلى علم الدلالة فهو أقرب إلى اللسانيات النظرية من سابقه الذي ربما أضيف إلى اللسانيات التطبيقية.

٦٥. انظر: حسان، الأصول، ص ٢٦٣-٢٧١.

٦٦. انظر: المصدر السابق، ٢٦٩-٢٧١.

٦٧. انظر: المصدر السابق، ص ٢٦١-٢٦٢، ص ٢٧٨.

٦٨. انظر: السابق، ص ٢٧٧.

٦٩. انظر: السابق، الموضع نفسه وانظر إشارة أخرى، ص ٢٧٤.

٧٠. انظر: السابق، ص ١٣.

٧١. انظر: السابق ص ١١-١٧.

٧٢. انظر: السابق، ص ٢٧٢-٢٧٥.

المصادر والمراجع

١. ابن الأنباري (أبو البركات ت ٥٧٧هـ).

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط، ثالثة ١٩٨٥.

٢. ابن جني (ت ٣٩٢ هـ).

الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت ط. ثانية، د. ت.

٣. ابن سلام الجمحي (٢٣١ هـ).

طبقات فحول الشعراء، شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة ١٩٧٤.

٤. ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ).

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها تحقيق مصطفى شويمي، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٦٣.

٥. أبو الفرج، محمد أحمد.

مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٦.

٦. الأنطاكي، محمد الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، بيروت ط. ثالثة د.ت.

٧. أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٧٥.

٨. بشته، عبد القادر.

الإبستمولوجيا، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٥.

٩. بشر، كمال محمد.

دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.

١٠. بكر، السيد يعقوب.
دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنـــان، بـيروت ١٩٦٩،
نصوص في فقه اللغة العربي، دار النهضة العربية، بيروت.
١١. الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، شركـة مصطفـى البابي الحلبي بمصر ١٩٧٤.
١٢. حجازي، محمود فهمي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثـة، المكتبة الثقافية، العدد (٢٤٩) الهيئة المصرية العامـة للتـأليف والنشر، مصر ١٩٧٠.
علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣.
١٣. حسان، تمام: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عنـد الغرب، نحو فقه لغة. بلاغة الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر ١٩٨٢.
١٤. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علمـاء التجويـد، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الدينية، بغداد ١٩٨٦.
١٥. الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ) مفـاتيح العلـوم، إدارة الطباعـة المنيرية بمصر ١٣٤٢ هـ.
١٦. الخولي، محمد علي، معجم علم اللغة النظري، مكتبـة لبنـان بـيروت ١٩٨٢.
١٧. الداية، فايز، الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القـرن الرابـع الهجري، دار الملاح، دمشق ١٩٧٨.
علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥.

١٨. دوسوسير، فرديناند، محاضرات في الألسنية العامـــة، ترجمـة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، جونية، لبنـــان ١٩٨٤.

١٩. الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتـــب العربيـة، دار النهضـة العربية، بيروت ١٩٧٩

٢٠. رضوان، محمد مصطفى، نظرات في اللغة، منشورات جامعة قـاريونس، بنغازي ١٩٧٥.

٢١. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقـارن، دار العلـم للملايين، بيروت، ط. ثانية ١٩٧٨.

٢٢. السعران، محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت د.ت.

٢٣. السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق محمد أحمد جاد المولـي وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الجابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

٢٤. شاهين، عبدالصبور، في علم اللغة العام، جامعة حلب ١٩٨١-١٩٨٢.

٢٥. الصالح، صبحي دراسات في فقه اللغـة، دار العلـم للملايين، بيروت، ط. رابعة ١٩٧٠.

٢٦. عبد التواب رمضان، فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض. ط. ثانية ١٩٨٣.

بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٨٨.

٢٧. القنوجي (صدّيق بن حسن ت ١٨٨٩م) أبجد العلوم، أعده للطبع ووضع فهارسه عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة، دمشق ج١ طبع عام ١٩٧٨، ج٢ طبع عام ١٩٨٨، ج٣ طبع عام ١٩٨٩.
٢٨. مبارك، زكي، النثر الفني في القرن الرابع، دار الجيل، بيروت ١٩٧٥.
٢٩. المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر بيروت ط سابعة ١٩٨١.
٣٠. المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤.
٣١. وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط. سابعة د.ت.
فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة د.ت.
٣٢. ياقوت، محمود سليمان، فقه اللغة وعلم اللغة، نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية ١٩٩٤.
٣٣. يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢.